

## اختبار التوافق بين نظامي الصرف الرسمي والواقعي في الدول الإفريقية A test of compatibility between the "Facto-Jure" exchange Rate Regime in African countries

د. ترقو محمد

جامعة الشلف (الجزائر)

m.tergou@univ-chlef.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2022/07/19	<p>تهدف الورقة البحثية إلى اختبار نظام الصرف الواقعي واختبار مدى توافقه مع نظام الصرف الرسمي خلال الفترة 2015-2020 لعينة مكونة من 31 دولة إفريقية تتوزع على سبعة (7) ترتيبات لأنظمة الصرف، وذلك باستخدام النموذج المقترح من طرف Virginie Coudert و Marc Dubert سنة 2004، وتوصلت الدراسة إلى أن ما نسبته 35.48% حققت توافقا بين النظامين الرسمي والواقعي بمجموع 11 دولة، في حين أن خمس (05) دول حققت توافق نسبي بين النظامين بنسبة 16.13%، أما الدول الباقية فكانت نتائجها متفاوتة إلى عدم التوافق الكلي بين النظامين بنسبة 48.39%.</p>
تاريخ القبول: 2023/02/08	
الكلمات المفتاحية: ✓ نظام الصرف ✓ التصنيفات الرسمية ✓ التصنيفات الواقعية ✓ الدول الإفريقية ✓ دراسة قياسية	
Article info	Abstract :
Received 19/07/2022	<p>The paper aims to test the Facto exchange Regime and its compatibility with the Jure exchange Regime during period 2015-2020 for a sample of 31 African countries distributed over seven (7) Arrangements for exchange Regime, using a model proposed by Virginie Coudert and Marc Dubert in 2004, the study Concluded that 35.48% achieved compatibility between the Jure and Facto Regimes with a total of 11 countries, while five (05) countries achieved a relative compatibility between this two Regimes by 16.13% As for the rest countries, their results were mixed, due to the total incompatibility between the two Regimes for 48.39%.</p>
Accepted 08/02/2023	
Keywords: ✓ Exchange rate regime: ✓ Jure Classification: ✓ Facto Classification: ✓ African Countries ✓ Econometric Study	

بعد اختيار نظام بريتون وودز وما تلاه من العديد من التعديلات على اتفاقيات صندوق النقد الدولي فيما يتعلق باختيار نظام الصرف وضبط المرساة التي يتحدد على أساسها سعر الصرف، أصبحت البلدان الأعضاء حرة في اعتماد نظام الصرف المناسب لها، إذ من الممكن أن يكون سعر الصرف حراً كما قد يكون ثابتاً بأخذ بعين الاعتبار التطورات الخارجية والهيكلة الداخلية لاقتصاد الدولة. في ظل التوجه نحو تعويم العملات والتخلي التدريجي عن ترتيبات نظام الصرف الثابت نتيجة عدم كفاية الاحتياطات الدولية للدفاع على العملة، بقيت إشكالية الاختيار المناسب لنظام الصرف مطروحة نظراً للفوضى النقدية التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية، ففي سبيل المحافظة على استقرار سعر الصرف وعدم حدوث أي اختلال في ميزان المدفوعات وجب توفير المستوى الكافي لاحتياطات الصرف دون الإخلال بالتزامات الدولة الداخلية والخارجية.

أدرج صندوق النقد الدولي عدة تصنيفات لنظام الصرف، بحيث أن الدول تعتمد أحدها بأخذ بعين الاعتبار مرساة التثبيت إذا اتبعت إحدى ترتيبات نظام الصرف الثابت (الدولار، اليورو، سلة من العملات، أو عملة ارتكازية أخرى)، مع تحديد إطار السياسة النقدية الذي تستهدفه الدولة (استهداف إحدى المجمعات النقدية، استهداف التضخم أو غيرها).

- **أهمية وأهداف الدراسة:** إن اختبار الدول لإحدى ترتيبات أنظمة الصرف المعلنة من طرف صندوق النقد الدولي بدقة لم يكن يسيراً على العديد منها، خاصة الدول النامية، بحيث أن هناك دولاً اختارت ترتيباً من هذه الترتيبات، في حين أن ظروفها الاقتصادية والنقدية الداخلية ومؤشراتها الخارجية لم تسمح لها بالاتباع الدقيق لذلك، مما أدى إلى ظهور تصنيفات بديلة تخدم هذه الدول، واصطُح عليها بالترتيبات الواقعية، وعلى هذا الأساس تصبح الدولة ما بين محكّي التطبيق الواقعي لنظام الصرف استناداً على الظروف والمؤشرات الاقتصادية والنقدية والإعلان الرسمي لنظام الصرف الذي تتبعه هذا الدول استناداً على تصنيف صندوق النقد الدولي، مما جعل اختبار ودراسة هذا التوافق محل اهتمامنا وهدفنا في هذه الدراسة .

- **إشكالية الدراسة:** من خلال هذا الطرح تتبلور إشكالية الورقة البحثية على النحو التالي:

\* **ما مدى توافق الإعلان الرسمي لنظام الصرف مع التطبيق الواقعي له في الدول الإفريقية؟**

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على هذا السؤال وُضعت فرضية مفادها أن الدول الإفريقية وبحكم أنها دول نامية لا يتوافق نظام صرفها المعلن رسمياً مع التطبيق الواقعي له وبالخصوص الدول التي تتبع إحدى ترتيبات أنظمة التعويم مقارنة بالدول التي تتبع إحدى ترتيبات أنظمة التثبيت.

- **منهجية الدراسة:** لاختبار التوافق بين التطبيق الواقعي لنظام الصرف مع الإعلان الرسمي له في الدول الإفريقية، سوف تتبع مجموعة من الخطوات، بداية بال طرح الفكري والنظري لنظام الصرف والتصنيفات الرسمية والواقعية له، ثم تحليل اتباع الدول الإفريقية لإحدى الترتيبات الرسمية مع أخذ بعين الاعتبار المرساة المتبعة في التثبيت من جهة، والإطار المستهدف للسياسة النقدية من جهة أخرى، مع اختبار التوافق بين الإعلان أو الاختيار الرسمي لنظام الصرف مع التطبيق الواقعي له اعتماداً على النموذج المقترح من طرف **Virginie Coudert** و **Marc Dubert** سنة 2004.

## 2. الإطار النظري للدراسة

يعتبر اختيار نظام الصرف المناسب وضبط التصنيف الرسمي له من بين القضايا الهامة والفاصلة للسلطان النقدية لدولة ما، فنظام الصرف هو عبارة عن مجموعة من القواعد المحددة لتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، ومن خلال تحديد سلوك سعر الصرف هناك

تشكيلات متعددة لأنظمة الصرف تمثلت عموماً من نظامين أساسيين: نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن. (Lahrière-Revil, 1999).

بالإضافة إلى هذين الركيزتين لنظام الصرف، وبعد الفوضى النقدية، ظهرت مجموعة من الترتيبات لا هي بالثابتة ولا بالمرنة، اصطُح عليها بأنظمة الصرف الوسيطة، وعلى أساس ذلك مرت اقتراحات وضع تصنيف واضح ونهائي لأنظمة بعدة مراحل سواء ما تعلق بالتصنيفات الرسمية أو التصنيفات الواقعية.

## 1.2 التصنيفات الرسمية لأنظمة الصرف:

تتمثل في التصنيفات التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي بناءً على بيانات نظام الصرف المعلن من قبل السلطات النقدية للبلد، إضافة إلى سلوك سعر الصرف الرسمي وتغييره، اصطُح على هذه التصنيفات بالتصنيفات بالقانونية أو الرسمية (Jure)

أورد صندوق النقد الدولي العديد من التصنيفات بداية من سنة 1950 إلى آخر تصنيف له سنة 1999، فخلال الفترة 1973-1950 تم تحديد سعر الصرف على أساس فئتين فقط، أسعار صرف ثابتة اسمية وأسعار صرف فعلية ثابتة، وهذه الأخيرة هي التي كانت سائدة في معظم المبادلات خلال تلك الفترة. (Mohamed Daly, 2007، صفحة 9)

في سنة 1974 تم تعديل هذا التصنيف من خلال التخلي عن فكرة القيم الاسمية وأصبح التصنيف الجديد يتمثل في: إما ضبط سعر الصرف ضمن فارق ضئيل مقارنة بالعملات الارتكازية المتمثلة في: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، مجموعة عملات أخرى، ومتوسط أسعار صرف الشركاء التجاريين الرئيسيين، أو عدم إبقاء سعر الصرف ضمن فوارق ضعيفة نسبياً كخيار ثانٍ.

خلال الفترة 1978-1975، لم يشهد التصنيف اختلافاً كبيراً عن سابقه، إذ أصبح سعر الصرف يتحدد على أساس طريقتين: تمثلت الأولى في ضبط سعر الصرف ضمن فارق ضئيل مقارنة بالعملات الارتكازية المتمثلة في: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، الرند الجنوب الإفريقي، البيزيتا الاسباني (تحت ترتيبات التدخل المتبادلة)، أو سلة من العملات، أما الطريقة الثانية فتمثلت في عدم إبقاء سعر الصرف ضمن فوارق ضئيلة. (Yougbaré, 2009، صفحة 33)

بعدها، وخلال الفترة 1982-1979، عُدّل التصنيف السابق من خلال إضافة الإسكودو البرتغالي من جهة وإدراج مجموعة من المؤشرات في التصنيف من جهة أخرى.

في سنة 1983 دخلت التصنيفات الرسمية لسعر الصرف إطاراً جديداً من خلال عدد الترتيبات من جهة ووضوح الاختيار من جهة أخرى، فخلال الفترة 1996-1983 أصبح سعر الصرف يتحدد على أساس الربط مقابل إحدى العملات الارتكازية: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، عملات أخرى أو مقابل سلة من العملات.

أما الخيار الثاني فتمثل في إضفاء مرونة محدودة تتعلق ب: عملة واحدة، ترتيبات تعاونية، وفي ذات السياق هناك ترتيبات أكثر مرونة: تتعدل طبقاً لمجموعة من المؤشرات، إضافة إلى أنواع أخرى للتعويم المدار كخيار ثالث، أما الخيار الرابع والأخير تمثل في التعويم الحر (Rogoff و Reinhart, 2002)

خلال الفترة 1998-1997 لم يشهد التصنيف تغييراً ملحوظاً سوى ضبط الخيار الثالث السابق من خلال إدراج كل من الترتيبات الأكثر مرونة والتي تتعدل طبقاً لمجموعة من المؤشرات، إضافة إلى أنواع أخرى للتعويم المدار وجعلها تحت إطار واحد اصطُح عليه بالتعويم المدار (Yougbaré, 2009، صفحة 33)

في سنة 1999 حدد صندوق النقد الدولي تصنيفاً جديداً لأنظمة الصرف، والذي لا يزال معتمداً إلى اليوم، حيث يعرض الصندوق كل سنة تقريراً سنوياً بعنوان: ترتيبات وقيود أسعار الصرف، يحدد من خلاله الدول المتبعة لهذه الأنظمة استناداً إلى تصنيف

1999 إضافة إلى مختلف التحولات التي شهدتها هذه الدول وترتيبات تصنيف 1999 هي كالاتي: (روبا ، فرنانديز، و كاراكاداج، 2006)

- ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة: العملة القانونية الوحيدة المتداولة هي عملة بلد آخر (الدولة الرسمية)، أو أن يكون البلد عضواً في اتحاد نقدي أو اتحاد يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة.

- مجلس العملة: نظام نقدي يقوم على أساس التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية .

- ترتيبات تقليدية أخرى من أنواع الربط الثابت: ربط العملة المحلية على أساس سعر ثابت بعملة بلد آخر أو بسلة تضم أهم الشركاء التجاريين أو المالىين، مع إعطائها أوزاناً ترجيحية تعكس التوزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو التدفقات الرأسمالية، وفي هذا الحالة يكون السعر المركزي قابلاً للإلغاء والسماح لسعر الصرف بالتحرك في حدود ضيقة تقل عن  $(\pm 1\%)$  حول سعر الصرف المركزي، أو بقى القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف ضمن هامش ضيق مقداره 2% لمدة ثلاثة (3) أشهر على الأقل.

- أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية: تظل قيمة العملة في هذا الترتيب محصورة ضمن نطاقات تقلب لا تقل عن  $(\pm 1\%)$  حول السعر المركزي الثابت، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والقيمة الدنيا لسعر الصرف أكثر من 2%.

- أنظمة الربط الزاحف: تعدل قيمة العملة وفقاً لهذا الترتيب تعديلاً دورياً طفيفاً بمعدل ثابت استجابة للتغيرات في مؤشرات مختارة كالفروق في معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة.

- أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب زاحفة: تظل قيمة العملة في هذا الترتيب ضمن هامش تقلب لا تقل عن  $(\pm 1\%)$  حول السعر المركزي الثابت، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والقيمة الدنيا لسعر الصرف أكثر من 2%، مع تعديل السعر المركزي أو هامش التقلب دورياً بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة.

- التعويم الموجه (المسير): تسعى السلطة النقدية في هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف دون مسار أو هدف محدد سلفاً لهذا التأثير، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف مركز ميزان المدفوعات، ومستوى الاحتياطيات الدولية، وتطورات السوق الموازية، ولا يمكن أن تكون التعديلات تلقائية، وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام بشكل مباشر أو غير مباشر.

- التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على استثنائي ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف تخفيضاً محدوداً في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد مستوى معين له.

## 2.2 التصنيفات الواقعية لأنظمة الصرف

إذا كانت تصنيفات صندوق الدولية عبارة عن تصنيفات رسمية، من خلال قيام الدول بالإعلان عن نظام الصرف التي تتحدد على أساسها قيمة عملتها، فإن التطبيق الفعلي لذلك قد يكون مختلفاً بدرجة معينة، بحيث أنه من الممكن أن تُعلن بعض الدول عن أحد أنظمة التعويم ثم تلجأ إلى التدخل في سوق الصرف لتعديل قيمة العملة عملياً، وهذا ما أدى إلى إجراء دراسات في هذا المجال لتحديد المؤشرات الدورية التي يتحدد على أساسها نظام الصرف، فظهرت تصنيفات موازية للتصنيفات الرسمية اصطُح عليها بالتصنيفات الواقعية أو الطبيعية. (Facto)

وضع Friedman تصنيفاً واقعياً لأنظمة الصرف سنة 1953 يتراوح ما بين الربط، الثبات والمرونة، وحدد من خلال ذلك المؤشرات التي توظف هذا التصنيف متمثلة في: إمكانية تدخل البنك المركزي (نعم/لا)، سياسة سعر الصرف (نعم/لا)، السياسة النقدية

(نعم/لا)، مصدر القاعدة النقدية (محلي / أجنبي / مزيج بينهما)، التعارض بين سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية (نعم/لا)، أزمة ميزان المدفوعات (نعم/لا)، القيود على الصرف (نعم/لا). (هانكي، 2007)

في سنة 1996 أدرج **Latter** وصفاً عاماً لأنظمة الصرف عرض فيه ثمانية أصناف لأنظمة الصرف تتراوح بين التعميم الحر إلى العملة الموحدة، إضافة إلى متطلبات وخصائص كل نظام، مع إمكانية تطبيق كل نظام من عدم ذلك.

ينطلق **Latter** في تصنيفه من التعميم الحر من خلال إعطاء حرية كاملة لقوى السوق، ورغم إمكانية تطبيقه من الناحية النظرية إلا أنه عملياً من النادر استمراره لفترة طويلة، يليه التعميم المدار من خلال تدخل البنك المركزي للحد من التقلبات فقط، أما الربط الزاحف فكون بتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة على سعر الصرف، وهو مطبق موجود بصورة أكثر شيوعاً، يليه التثبيت مع هامش أو منطقة مستهدفة الذي يسمح لسعر الصرف بالتقلب في حدود هذا الهامش .

يضيف **Latter** تصنيفات أخرى للتثبيت ممثلة في: التثبيت مع قابلية التعديل، بحيث أن سعر الصرف ثابت لفترات ممتدة ويتدخل البنك المركزي عند اللزوم، التثبيت من طرف البنك المركزي إذ يعد نسخة أكثر صرامة وشدة من سابقه، سعر صرف ثابت بمجلس النقد (معيار الذهب)، وأخيراً العملة الوحيدة من التنازل عن العملة المستقلة واتباع عملة أخرى (محي الدين و كجوك، 2002)

في سنة 1997 وضع **Ghosh** تصنيفاً جديداً لأنظمة الصرف، والذي يركز على الإعلانات الرسمية للسلطات النقدية وملاحظة سلوك سعر الصرف، وخلص في الأخير إلى 25 صنفاً، ليقوم بتقليص هذه الأصناف استناداً إلى الاختلافات البسيطة الموجودة بينها، وميز في الأخير تسعة (9) ترتيبات أساسية، موزعة ثلاثة ركائز: أنظمة ثابتة، أنظمة وسيطية وأنظمة مرنة.

بالنسبة للأنظمة الثابتة حسب **Ghosh** تمثلت في الربط بالنسبة لعملة واحدة، كخيار أول، يليه الربط بسلة من العملات والربط بسلة من العملات مع تقلب ثابت، وأخيراً الربط بسلة من العملات مع تقلب متغير.

أما الأنظمة الوسيطية، فتمثلت في كل من النظام التعاوني، نظام تعويم مع تدخل كبير من طرف السلطات النقدية، وأخيراً مرونة مع التحرك داخل مدى محدد مسبقاً، في حين أن أنظمة الصرف الحرة حسب **Ghosh** فحددت بكل من التعميم المدار والتعميم الحر (Mohamed Daly ، 2007، الصفحات 11-12).

وضع **Frankel** سنة 1999 تصنيفاً جديداً يضم تسعة (9) ترتيبات لأنظمة الصرف، فبالنسبة لترتيبات التثبيت تمثلت في: اتحادات العملة، مجالس العملة يليه أسعار الصرف الثابتة بحق، أما الترتيبات الوسيطية فتمثلت في كل من الربط القابل للتعديل، الربط الجامد، الربط بسلة من العملات، وأخيراً الربط وفق هوامش أو مناطق مستهدفة، في حين أن أنظمة الصرف الحرة فحددت بكل من التعميم المدار والتعميم الحر . (Christl ، Bordo ، و Christian ، 2004)

من التصنيفات القريبة من تصنيف صندوق النقد الدولي تصنيف **Bubula and Otker-Robe** لسنة 2003، الذي لوحظ عليه تراجع كبير لأنظمة الوسيطية من جهة، والاتجاه الكبير إلى ركني أنظمة الصرف، التثبيت الجامد أو التعميم الحر.

وضع **Bubula** و **Otker-Robe** أربعة أصناف لأنظمة الصرف، بحيث يضم كل صنف مجموعة من الترتيبات، حيث يضم الصنف الأول كل من الدولار، اتحاد العملة ومجلس العملة، أما الصنف الثاني فيضم الربط الثابت مقابل عملة واحدة والربط الثابت مقابل سلة من العملات والربط مع هوامش تغير.

أما الصنف الثالث في تصنيف **Bubula** و **Otker-Robe** فيضم الربط الزاحف إلى الأمام، الربط الزاحف إلى الخلف، الهوامش الزاحفة إلى الأمام، والصنف الرابع والأخير فيندرج تحته التعميم الأكثر إدارة، أنظمة تعويم أخرى والتعميم الحر (**Chiu** و Willett ، 2005)

يعتبر تصنيف Levy-Yeyati و Sturzenegger لسنة 2002 من التصنيفات الأكثر شمولاً وواقعية، حيث يستند التصنيف إلى تحليل إحصائي شامل لأنظمة الصرف في كل دول العالم، من خلال أخذ بعين الاعتبار ثلاثة مؤشرات رئيسية تمثلت في كل من: تقلب سعر الصرف الاسمي (منخفض/مرتفع)، تقلب التغير في سعر الصرف الاسمي (منخفض/مرتفع)، تقلب احتياطات الصرف (منخفض/مرتفع)، واستناداً إلى نتائج هذه المؤشرات تتحدد ترتيبات الصرف التي حصرها في كل من، نظام التعويم الحر، نظام التعويم غير النظيف، نظم الربط مع الزحف، نظام التثبيت (Levy-Yeyati و Sturzenegger، 2005)

يعالج تصنيف Rogoff و Reinhart لسنة 2002 إشكالية تعدد أسعار الصرف من خلال اعتماده على سعر الصرف غير الرسمي (السوق الموازي) للتمييز بين ترتيبات أسعار الصرف، وضم التصنيف أربعة عشر (14) ترتيباً مدرجة تحت ثلاثة أنظمة: أنظمة الربط (الأصناف من 1 إلى 3)، الأنظمة الوسيطة (الأصناف من 4 إلى 11)، وأنظمة التعويم بالإضافة إلى صنف آخر يتمثل في السقوط الحر.

الملاحظة الهامة في تصنيف Rogoff و Reinhart تتمثل في الرجوع إلى الأنظمة الوسيطة بشكل كبير، حيث ضمت هذه الفئة ثمانية (8) ترتيبات تمثلت في كل من الربط الطبيعي (الواقعي)، الربط الزاحف المعلن، هامش زاحف معلن أقل من أو يساوي  $(+/-2\%)$ ، الربط الزاحف الطبيعي (الواقعي)، هامش زاحف طبيعي (واقعي) أقل من أو يساوي  $(+/-2\%)$ ، هامش زاحف معلن أكبر من أو يساوي  $(+/-2\%)$ ، هامش زاحف طبيعي (واقعي) أقل من أو يساوي  $(+/-5\%)$ ، هامش انتقالي أقل من أو يساوي  $(+/-2\%)$  تتعلق التخفيض والرفع مع مرور الوقت.

أما أنظمة التثبيت فتمت كل من: اتحادات العملة، تثبيت معلن أو ترتيب مجلس العملة، هامش معلن أقل من أو يساوي  $(+/-2\%)$ ، في حين أن أنظمة التعويم فلم تخرج عن ترتيبَي التعويم المدار والتعويم الحر (Razo-Garcia و Eichengreen، 2011)

يعتبر تصنيف Shambaugh لسنة 2003 تصنيفاً وسيطاً بين التصنيفين السابقين، بحيث أنه يركز على سلوك سعر الصرف فقط وفقاً لتصنيف Rogoff و Reinhart، كما أنه يستخدم في تحليله سعر الصرف الرسمي وفقاً لتصنيف Levy-Yeyati و Sturzenegger، بحيث وضع Shambaugh أربعة (4) أنظمة مع إدراج وصف لكل نظام.

وفقاً لـ Shambaugh فإن التثبيت إلى عملة واحدة، أو سلة من العملات يضمن أن قيمة التغير في سعر الصرف تساوي  $0\%$ ، أو العودة إلى التغير بمقدار  $0\%$  في فترة تقدر بـ 11 شهر من أصل 12 شهر، أما المرونة المحددة فتكون بإقامة هوامش في حدود  $1\%$ ، يليه التعويم المدار من خلال إقامة هوامش في حدود  $2\%$ ، في حين أن التعويم الحر فإن الهوامش غير محددة وسعر الصرف غير ثابت (Wagner و Alesina، 2003)

### 3. تحليل أنظمة الصرف في الدول الإفريقية

يعرض صندوق النقد الدولي تقريراً سنوياً حول ترتيبات وقيود أنظمة الصرف في كل دول العالم، حيث يحدد عشر (10) ترتيبات مختلفة لنظام الصرف، وما يقابله من العملة الارتكازية التي تثبت على أساسها قيمة العملة في حالة تبني إحدى ترتيبات التثبيت، والمتمثلة في: الدولار الأمريكي، اليورو، سلة من العملات، عملات أخرى، والسياسة المستهدفة من طرف السلطات النقدية في حالة تبني إحدى ترتيبات التعويم، والمتمثلة في: استهداف المجمعات النقدية، استهداف التضخم، سياسات استهداف أخرى، وكلا المؤشرين في حالة تبني ترتيبات الأنظمة الوسيطة، وكان توزيع الدول على الترتيبات كالاتي (International Monetary Fund، 2020)

- ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة: تتبع 13 دولة من دول العالم هذه الترتيبات وغالبيتها عبارة عن دول صغيرة، بحيث أنه لا توجد أي دولة إفريقية تتبنى هذه الترتيبات .

- **مجالس العملة:** تتبنى 11 دولة على مستوى العالم هذا الترتيب، من بينها دولة إفريقية واحدة متمثلة في دولة جيبوتي التي تتخذ الدولار الأمريكي ركنية لذلك.

- **ترتيبات تقليدية أخرى من أنواع الربط الثابت:** يتبنى هذه الترتيبات 41 دولة، من بينها 20 دولة إفريقية، حيث أن كل من جزر الرأس الأخضر، جزر القمر، البنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، الطوغو، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية والغابون تتخذ اليورو ركنية لذلك، في حين أن ليبيا تستند إلى سلة من العملات، أما كل من ليسوتو، ناميبيا وإسواتيني تستند إلى عملات أخرى مختلفة.

- **ترتيبات مستقرة:** يتبنى هذه الترتيبات 23 دولة، من بينها 5 دول إفريقية، بحيث تعتمد المغرب على سلة من العملات، في حين أن كل من نيجيريا وتنزانيا تطبق سياسة استهداف المجمعات النقدية، أما مالواي والسودان فتطبق سياسات نقدية أخرى.

- **الربط الزاحف:** يتبنى هذا الترتيب ثلاث (3) دول من بينها بوتسوانا فقط من إفريقيا التي تستند إلى الربط بسلة من العملات.

- **الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة:** يتبنى هذا الترتيب 23 دولة، من بينها 11 دول إفريقية، حيث تستند ليبيريا إلى الدولار الأمريكي، في حين أن كل من الجزائر، بورندي، الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا وغينيا تستهدف المجمعات النقدية، أما مصر، موريتانيا، رواندا، جنوب السودان وتونس تطبق سياسات نقدية أخرى .

- **ترتيبات مدارة (مسيرة) أخرى:** يتبنى هذه الترتيبات 15 دولة، من بينها 5 دول إفريقية، حيث أن كل من أنغولا، سيراليون، غامبيا وزيمبابوي تستهدف المجمعات النقدية، أما كينيا فتطبق سياسات نقدية أخرى .

- **التعويم:** يتبنى هذا النظام 32 دولة، من بينها 9 دول إفريقية، فتستهدف مدغشقر المجمعات النقدية، ويستهدف التضخم كل من: غانا، السيشل، جنوب إفريقيا وأوغندا، في حين أن كل من موريشيوس، سوازيلاند، الموزمبيق وزامبيا تطبق سياسات نقدية أخرى .

- **التعويم الحر:** يتبنى هذا النظام 31 دولة ممثلة أساساً في دول الاتحاد الأوروبي والدول الكبرى، أما الدول الإفريقية فتتمثل في الصومال، ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي فإن البنك المركزي الصومالي لا يحدد إطاراً معيناً للسياسة النقدية.

#### 4. نموذج وبيانات الدراسة

في شهر ماي سنة 2003 اقترح كل من **Marc Dubert و Virginie Coudert** نموذجاً لتحديد أنظمة الصرف الواقعية والتفرقة بين ترتيباتها، حيث يعتمد النموذج على ثلاثة (3) معايير أساسية: الاتجاه في سعر الصرف الاسمي، التباين في سعر الصرف الاسمي خلال الثلاثيات والتباين في احتياطات الصرف، وقبل التفصيل في هذه المعايير وعلاقتها بترتيبات الصرف، حدد الباحثان أربعة (4) أنظمة للصرف بالإضافة إلى صنف خامس يتمثل في التخفيض، بحيث يكون ذا دلالة خاصة في ظل الترتيبات الثابتة من خلال اعتبار سعر الصرف والاحتياطات متغيرين فاصلين في هذا التحديد (**Dubert و Coudert, 2004**)

وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي، تشمل الاحتياطات حيازات الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، واحتياطات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي في حوزته، وحيازات النقد الأجنبي التي تحت سيطرة السلطات النقدية، ويتم تقدير قيمة مكون الذهب في هذه الاحتياطات في نهاية السنة حسب أسعار لندن.

أما سعر الصرف الرسمي فيشير إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً، ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (عدد الوحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي) إن هذه الأصناف الخمسة تختلف استناداً إلى المعايير الثلاثة السابقة، إضافة إلى استخدام سعر الصرف على أساس عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل دولار واحد معطاة باللوغاريتم، فنظام التعويم الحر يتحدد على أساس ارتفاع التباين في سعر الصرف مع انخفاض

## اختبار التوافق بين نظامي الصرف الرسمي والواقعي في الدول الإفريقية

التقلبات في احتياطات الصرف، أما نظام التعويم المدار فيتحدد على أساس ارتفاع التباين في سعر الصرف مع ارتفاع التقلبات في احتياطات الصرف.

أما من جانب أنظمة التثبيت، يتحدد نظام الربط الزاحف على أساس اتجاه عام موجب لسعر الصرف السنوي (معامل الاتجاه العام أكبر من العتبة 2% المعطاة وهذا لإهمال الاتجاهات الصغيرة التي ليست لها دلالة) مع انخفاض التقلبات في احتياطات الصرف، وأخيرا نظام الربط الجامد في حالة عدم وجود اتجاه عام في سعر الصرف السنوي أو معامل الاتجاه العام أصغر من العتبة 2%، مع تقلبات منخفضة لسعر الصرف الاسمي بدون اتجاه عام، ويضاف إلى ذلك كما ذكرنا صنف التخفيض الذي يتحدد على أساس كون الاتجاه خلال الثلاثيات أكبر من العتبة 6%.

تم استهداف عينة مكونة من 31 دولة إفريقية مختلفة في نظام الصرف المتبع وذلك بهدف اختبار نظام الصرف الواقعي في هذه الدول من جهة ومقارنته بنظام الصرف المعلن (الرسمي) من جهة ثانية، إضافة إلى مقارنة أي الأنظمة المتبعة التي يتوافق فيها النظام الرسمي مع النظام الواقعي وتتوزع عينة الدراسة وفقا لأنظمة الصرف المتبعة كالآتي:

- ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة (0): لا توجد أي دولة إفريقية تتبنى هذه الترتيبات .

- مجالس العملة (1): جيبوتي.

- ترتيبات تقليدية أخرى من أنواع الربط الثابت (4): جزر الرأس الأخضر، جزر القمر، ناميبيا وإسواتيني.

- ترتيبات مستقرة (3): المغرب، نيجيريا، مالاوي.

- الربط الزاحف (1): بوتسوانا.

- الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة (11): ليبيريا، الجزائر، بورندي، الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، غينيا، مصر، موريتانيا، رواندا، جنوب السودان وتونس.

- ترتيبات مدارة (مسيرة) أخرى (4): أنغولا، سيراليون، غامبيا، وكينيا.

- التعويم (7): مدغشقر، غانا، السيشل، جنوب إفريقيا، موريشوس، موزمبيق، وزامبيا.

- التعويم الحر (0): يتضمن هذا النظام دولة الصومال ولكن لا تتوفر بيانات كافية لها.

فيما يتعلق بمصادر البيانات تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي بالتوفيق بينها وبين بيانات صندوق النقد الدولي، إضافة إلى الاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية للبنوك المركزية لبعض الدول التي لم تتوفر بياناتها من المصدرين السابقين، كما تم إقصاء مجموعة من الدول التي لا تتوفر حولها بيانات كافية لإجراء الدراسة، والجدول التالي يبين الخصائص الوصفية لبيانات سعر الصرف للدول المثلة لعينة الدراسة:

الجدول 1: الخصائص الوصفية لسعر الصرف الرسمي للدول المثلة لعينة الدراسة

	Mean	Median
RTAGO	274,26	210,31
RTBDI	1749,85	1767,09
RTBWA	10,63	10,61
RTCOD	1420,35	1552,69
RTCOM	435,02	438,15
RTCPV	97,60	98,28
RTDJI	177,72	177,56
RTDZA	113,97	114,49
RTEGY	14,30	16,35
RTEIH	26,27	25,80
RIGHA	4,56	4,50
RTGIN	8883,64	9060,37
RTGMB	47,03	47,68
RTKEN	102,14	101,82
RTLBR	135,89	129,06
RTMAR	9,63	9,66
RTMDG	3327,83	3265,32
RTMOZ	59,83	62,69
RTMRT	35,51	35,69
RTMUS	35,64	35,23
RTMWI	695,88	730,51
RTNAM	14,17	13,95
RTNGA	287,26	305,38
RTRWA	840,40	851,67
RTSLE	7587,88	7704,97
RTSSD	104,88	128,20
RTSWZ	14,16	13,96
RTSYC	14,31	13,87
RTTUN	2,49	2,55
RTZAF	14,16	13,96
RTZMB	11,69	10,41



Sum	Std. Dev.	Min	Max
6582,29	160,91	118,76	587,91
41996,50	117,87	1554,93	1947,02
255,16	0,48	10,02	11,65
34088,45	347,29	915,99	1882,03
10440,50	10,28	415,08	448,85
2342,34	2,29	93,08	100,67
4265,30	1,42	175,25	180,69
2735,33	8,45	99,60	128,89
343,19	4,05	7,61	18,08
630,40	4,99	20,35	35,51
109,49	0,68	3,67	5,69
213207,40	673,07	7404,70	9724,79
1128,81	3,37	42,05	52,36
2451,35	2,67	97,12	108,23
3261,30	42,63	85,26	194,72
231,06	0,17	9,35	9,90
79867,94	301,70	2901,84	3851,00
1435,85	9,51	39,55	70,62
852,22	1,57	32,12	37,81
855,34	1,81	33,81	40,00
16701,14	90,46	494,21	762,04
340,20	1,25	12,74	16,74
6894,15	53,36	190,36	364,80
20169,55	74,82	712,09	959,03
182109,00	1626,04	5025,90	9994,06
2517,09	61,29	3,57	168,68
339,79	1,27	12,62	16,75
343,37	1,54	13,17	17,91
59,69	0,36	1,94	2,95
339,74	1,27	12,62	16,73
280,60	3,32	8,54	18,65

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتماداً على كل من: بيانات البنك الدولي، بيانات صندوق النقد الدولي، بيانات البنوك المركزية للدول. أما فيما يتعلق بالاحتياطات الدولية وهو المتغير الثاني الرئيسي لاختبار التصنيف الواقعي لأنظمة الصرف فكانت خصائصه الوصفية كالآتي:

## الجدول 2: الخصائص الوصفية للاحتياطات للدول الممثلة لعينة الدراسة

Sum	Std. Dev.	Min	Max	Median	Mean
1,33E+12	3,96E+09	1,34E+10	2,48E+10	1,66E+10	1,84E+10
7,18E+09	20940504	66092583	1,38E+08	95537078	99752418
4,80E+11	9,24E+08	4,79E+09	7,74E+09	6,96E+09	6,67E+09
6,27E+10	2,40E+08	6,45E+08	1,23E+09	7,25E+08	8,71E+08
1,52E+10	41211833	1,56E+08	3,03E+08	2,02E+08	2,11E+08
4,52E+10	88098593	4,82E+08	7,57E+08	6,13E+08	6,27E+08
3,56E+10	1,07E+08	3,56E+08	7,07E+08	4,79E+08	4,95E+08
7,14E+12	3,09E+10	5,76E+10	1,53E+11	9,50E+10	9,91E+10
2,42E+12	1,04E+10	1,55E+10	4,55E+10	3,77E+10	3,35E+10
2,39E+11	4,26E+08	2,89E+09	4,13E+09	3,08E+09	3,32E+09
4,84E+11	8,35E+08	5,60E+09	8,12E+09	6,59E+09	6,73E+09
7,91E+10	3,02E+08	6,37E+08	1,54E+09	1,11E+09	1,10E+09
1,45E+10	1,01E+08	85593375	3,99E+08	1,81E+08	2,01E+08
5,76E+11	6,35E+08	6,94E+09	9,30E+09	7,92E+09	8,00E+09
3,24E+10	1,29E+08	2,88E+08	6,15E+08	4,49E+08	4,50E+08
1,93E+12	4,34E+09	2,22E+10	3,71E+10	2,54E+10	2,68E+10
1,08E+11	3,87E+08	8,11E+08	2,04E+09	1,65E+09	1,50E+09
2,32E+11	6,80E+08	2,13E+09	4,22E+09	3,30E+09	3,23E+09
7,20E+10	2,33E+08	8,01E+08	1,54E+09	9,05E+08	1,00E+09
4,35E+11	1,15E+09	4,15E+09	7,51E+09	6,18E+09	6,04E+09
5,12E+10	92310236	5,76E+08	8,64E+08	7,09E+08	7,11E+08
1,48E+11	2,46E+08	1,64E+09	2,51E+09	2,09E+09	2,05E+09
2,56E+12	5,87E+09	2,66E+10	4,44E+10	3,76E+10	3,55E+10
9,28E+10	3,00E+08	8,94E+08	1,86E+09	1,27E+09	1,29E+09
4,04E+10	72721398	4,86E+08	7,29E+08	5,37E+08	5,61E+08
1,12E+10	1,25E+08	32044991	3,86E+08	1,25E+08	1,55E+08
3,72E+10	55866633	4,27E+08	5,92E+08	5,45E+08	5,17E+08
3,95E+10	20980156	5,11E+08	5,92E+08	5,46E+08	5,49E+08
5,19E+11	1,44E+09	5,49E+09	1,01E+10	6,90E+09	7,21E+09
3,67E+12	3,67E+09	4,47E+10	5,67E+10	5,13E+10	5,09E+10
1,39E+11	6,06E+08	1,17E+09	3,01E+09	1,80E+09	1,94E+09

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتماداً على كل من: بيانات البنك الدولي، بيانات صندوق النقد الدولي، بيانات البنوك المركزية للدول

### 5. الاختبارات، التقدير ومناقشة النتائج

سيتم اختبار طبيعة نظام الصرف الواقعي لعينة الدولة المستهدفة في الدراسة من خلال إجراء الاختبارات الإحصائية وتقدير النماذج الضرورية ثم عرضها ومناقشة نتائجها.

من خلال تقدير نموذج لوغاريتم سعر الصرف السنوي بدلالة الزمن للمجموعات السبع أسفرت النتائج عن الآتي:

#### الجدول 3: نتائج تقدير الاتجاه العام السنوي لسعر الصرف الرسمي

الجموعه	الدولة	الاتجاه العام السنوي
1 مج	جمبوتشي	8.12E-14
2 مج	ر. الأخضر	-0,61
	جزر القمر	-0,63
	ناميبيا	3,33
	إسواتيني	3,47
3 مج	المغرب	-0,65
	نيجيريا	10,52
	ملاوي	6,12
4 مج	بوتسوانا	1,6
	ليبيريا	17,93
5 مج	الجزائر	4,17
	بوروندي	3,84
	الكونغو د	14,38
	إثيوبيا	10,44
	غينيا	3,68
	مصر	14,65
	موريتانيا	2,27
	رواندا	5,1
	ج. السودان	65,77
	تونس	3,07
6 مج	أنغولا	30,53
	سيراليون	12,71
	غامبيا	4,06
	كينيا	1,13
7 مج	موزامبيق	7,67
	مدغشقر	4,96
	موريشيوس	1,58
	غانا	8,47
	ج. أفريقيا	3,46
سيشل	4,5	
زامبيا	12,95	

المصدر: من إعداد الباحث

ومن خلال تقدير تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات كانت النتائج كالآتي:

#### الجدول 4: نتائج تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات

الجموعه	الدولة	تباين سعر	مستوى
1 مج	جمبوتشي	0,0064	منخفض
2 مج	ر. الأخضر	0,056	منخفض
	جزر القمر	0,0569	منخفض
	ناميبيا	0,7342	منخفض
	إسواتيني	0,7672	منخفض
3 مج	المغرب	0,0311	منخفض
	نيجيريا	4,1077	مرتفع
	ملاوي	2,1876	مرتفع
4 مج	بوتسوانا	0,2	منخفض
	ليبيريا	10,1289	مرتفع
5 مج	الجزائر	0,5567	منخفض
	بوروندي	0,4598	منخفض
	الكونغو د	7,029	مرتفع
	إثيوبيا	3,422	مرتفع
	غينيا	0,6437	منخفض
	مصر	10,907	مرتفع
	موريتانيا	0,2041	منخفض
	رواندا	0,8199	منخفض
	ج. السودان	192,295	مرتفع
	تونس	2,168	مرتفع
6 مج	أنغولا	29,7893	مرتفع
	سيراليون	5,0841	مرتفع
	غامبيا	0,5201	منخفض
	كينيا	0,0678	منخفض
7 مج	موزامبيق	3,3449	مرتفع
	مدغشقر	0,8075	منخفض
	موريشيوس	0,2425	منخفض
	غانا	2,2211	مرتفع
	ج. أفريقيا	0,7633	منخفض
سيشل	0,9945	منخفض	
زامبيا	6,4154	مرتفع	

المصدر: من إعداد الباحث

أما بالنسبة إلى نتائج تقدير الاتجاه العام خلال الثلاثيات لسعر الصرف الرسمي فكانت كالآتي:

الجدول 5: نتائج تقدير الاتجاه العام خلال الثلاثيات لسعر الصرف الرسمي

مجموعة	مجم 1	مجم 2	مجم 3	مجم 4	مجم 5	مجم 6	مجم 7
المجموعة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة
1	جمهورية	الأخضر	القمر	ناميبيا	إسواتيني	المغرب	مالاوي
2	جمهورية	الأخضر	القمر	ناميبيا	إسواتيني	المغرب	مالاوي
3	جمهورية	الأخضر	القمر	ناميبيا	إسواتيني	المغرب	مالاوي
4	جمهورية	الأخضر	القمر	ناميبيا	إسواتيني	المغرب	مالاوي
5	جمهورية	الأخضر	القمر	ناميبيا	إسواتيني	المغرب	مالاوي
6	جمهورية	الأخضر	القمر	ناميبيا	إسواتيني	المغرب	مالاوي
7	جمهورية	الأخضر	القمر	ناميبيا	إسواتيني	المغرب	مالاوي
الاتجاه العام للثلاثيات	3.96 F-03	-0.14	-0.15	0.81	0.85	-0.15	2.57
							1.49
							0.39
							4.37
							1.02
							0.94
							3.5
							2.54
							0.9
							3.57
							0.55
							1.24
							1.6
							1.97
							7.43
							3.09
							0.99
							0.28
							1.87
							1.21
							0.39
							2.06
							0.84
							1.1
							3.15

المصدر: من إعداد الباحث

- المجموعة 01: تحتوي هاته المجموعة على دولة جيبوتي فقط، وبما أن القيمة المطلقة للاتجاه العام السنوي قد بلغت  $10^8-14$  وهي أقل من 2، وبما أن تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات منخفض فإن نظام الصرف الواقعي في جيبوتي هو نظام الربط الجامد والتي تتخذ الدولار الأمريكي ركيزة لذلك .

- المجموعة 02: فبالنسبة لكل من جزر الرأس الأخضر وجزر القمر، يلاحظ أن القيمة المطلقة للاتجاه العام السنوي قد بلغت مستوى أقل من 2، وبما أن تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات منخفض فإن نظام الصرف الواقعي في كل من جزر الرأس الأخضر وجزر القمر هو نظام الربط الجامد .

أما بالنسبة لكل من ناميبيا وإسواتيني فقد بلغت القيمة المطلقة للاتجاه العام السنوي مستوى أكبر من 2، وبما أن تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات منخفض فإن نظام الصرف الواقعي في كل من ناميبيا وإسواتيني هو نظام الربط الزاحف .

- المجموعة 03: فبالنسبة للمغرب، يلاحظ أن القيمة المطلقة للاتجاه العام السنوي قد بلغت مستوى أقل من 2، وبما أن تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات منخفض فإن نظام الصرف الواقعي في المغرب هو نظام الربط الجامد .

أما بالنسبة لكل من نيجيريا ومالاوي فقد بلغت القيمة المطلقة للاتجاه العام السنوي مستوى أكبر من 2، وبما أن تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات مرتفع فإن نظام الصرف الواقعي في كل من نيجيريا ومالاوي هو أحد أنظمة التعويم، واستناداً إلى التباين المرتفع في الاحتياطات لكلا البلدين فإن نظام الصرف الواقعي هو نظام التعويم المدار .

- المجموعة 04: تتضمن هاته المجموعة دولة بوتسوانا فقط، وبما أن القيمة المطلقة للاتجاه العام السنوي قد بلغت 1.6 وهي أقل من 2، وبما أن تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات منخفض فإن نظام الصرف الواقعي في بوتسوانا هو نظام الربط الجامد .

- المجموعة 05: تتضمن هاته المجموعة 11 دولة، بحيث أنه كل الدول بلغت القيمة المطلقة للاتجاه العام السنوي مستوى أكبر من 2، وعليه سيتم اتخاذ القرار على أساس مستوى التباين في سعر الصرف الاسمي خلال الثلاثيات والتباين في احتياطات الصرف .

التباين في سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات منخفض في خمس (5) وهي: الجزائر، بورندي، غينيا، موريتانيا ورواندا، وعلى هذا الأساس فإن نظام الصرف الواقعي في هذه الدول الخمس هو نظام الربط الزاحف .

أما الدول الست الباقية من المجموعة (ليبيريا، الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، مصر، جنوب السودان وتونس) فالتباين في سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات مرتفع، وعليه فإن نظام الصرف الواقعي في هذه الدول هو نظام التعويم المدار .

## اختبار التوافق بين نظامي الصرف الرسمي والواقعي في الدول الإفريقية

**- المجموعة 06:** بالنسبة لكينيا، يلاحظ أن القيمة المطلقة للاتجاه العام السنوي قد بلغت مستوى أقل من 2، وبما أن تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات منخفض فإن نظام الصرف الواقعي في كينيا هو نظام الربط الجامد .

أما بالنسبة لكل من أنغولا، سيراليون وغامبيا فقد بلغت القيمة المطلقة للاتجاه العام السنوي مستوى أكبر من 2، وبما أن تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات في دولة غامبيا منخفض فإن نظام الصرف الواقعي في غامبيا هو نظام الربط الزاحف.

أما بالنسبة ل سيراليون فإن التباين في سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات مرتفع، وعليه سيُتخذ القرار على أساس التباين في الاحتياطات الذي كان مرتفعا، ومن خلال ذلك فإن نظام الصرف الواقعي في سيراليون هو نظام التعويم المدار .

أما بالنسبة لأنغولا فإن التباين في سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات مرتفع وأكبر من 6، وهذا ما يؤكد الصنف الخامس المدرج مع الترتيبات والمتمثل في التخفيض، ومن خلال ذلك فإن نظام الصرف الواقعي في أنغولا هو نظام الربط الجامد .

**- المجموعة 07:** بالنسبة ل موريشيوس، يلاحظ أن القيمة المطلقة للاتجاه العام السنوي قد بلغت مستوى أقل من 2، وبما أن تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات منخفض فإن نظام الصرف الواقعي في موريشيوس هو نظام الربط الجامد .

أما الدول الباقية من المجموعة (الموزمبيق، مدغشقر، غانا، جنوب إفريقيا، السيشل وزامبيا) فقد بلغت القيمة المطلقة للاتجاه العام السنوي مستوى أكبر من 2، وبما أن تباين سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات في كل من: مدغشقر، جنوب إفريقيا والسيشل منخفض فإن نظام الصرف الواقعي في هاته الدول هو نظام الربط الزاحف.

في حين أن التباين في سعر الصرف الرسمي خلال الثلاثيات مرتفع في كل من الموزمبيق، غانا وزامبيا، وعليه سيُتخذ القرار على أساس التباين في الاحتياطات الذي كان مرتفعا في الدول الثلاث، وعليه فإن نظام الصرف الواقعي في الموزمبيق، غانا وزامبيا هو نظام التعويم المدار.

خلاصة التوافق بين نظامي الصرف الرسمي والواقعي ملخصة في الجدول الموالي :

### الجدول 6: التوافق بين نظام الصرف الواقعي ونظام الصرف الرسمي

مجموعة	الدولة	نظام الصرف الرسمي	نظام الصرف الواقعي
مجم 1	جمهورية	مجلس العملة	الربط الجامد
	د. الأخضر	ترتيبات تقليدية أخرى من أنواع الربط	الربط الجامد
مجم 2	جزر القمر	ترتيبات تقليدية أخرى من أنواع الربط	الربط الجامد
	ناميبيا	ترتيبات تقليدية أخرى من أنواع الربط	الربط الزاحف
	اسواتيني	ترتيبات تقليدية أخرى من أنواع الربط	الربط الزاحف
	المغرب	ترتيبات مستقرة	الربط الجامد
مجم 3	نيجيريا	ترتيبات مستقرة	التعويم المدار
	ملاوي	ترتيبات مستقرة	التعويم المدار
مجم 4	بوتسوانا	الربط الزاحف	الربط الجامد
	ليبيريا	الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة	التعويم المدار
مجم 5	الجزائر	الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة	الربط الزاحف
	بوروندي	الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة	الربط الزاحف
	الكونغو د	الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة	التعويم المدار
	إثيوبيا	الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة	التعويم المدار
	غينيا	الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة	الربط الزاحف
	مصر	الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة	التعويم المدار
	موريتانيا	الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة	الربط الزاحف
	رواندا	الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة	الربط الزاحف
	جم. السودان	الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة	التعويم المدار
	تونس	الربط ضمن نطاقات تقلب زاحفة	التعويم المدار
مجم 6	أنغولا	ترتيبات مدارية (مسيّرة) أخرى	الربط الجامد
	سيراليون	ترتيبات مدارية (مسيّرة) أخرى	التعويم المدار
	غامبيا	ترتيبات مدارية (مسيّرة) أخرى	الربط الزاحف
	كينيا	ترتيبات مدارية (مسيّرة) أخرى	الربط الجامد
مجم 7	موزمبيق	التعويم المدار	التعويم المدار
	مدغشقر	التعويم المدار	الربط الزاحف
	موريشيوس	التعويم المدار	الربط الجامد
	غانا	التعويم المدار	التعويم المدار
	جم. أفريقيا	التعويم المدار	الربط الزاحف
	سيشيل	التعويم المدار	الربط الزاحف
	زامبيا	التعويم المدار	التعويم المدار

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال النتائج يلاحظ أن 11 دولة من الدول الممثلة لعينة الدراسة توافق فيها بدرجة كبيرة جداً نظام الصرف الرسمي مع نظام الصرف الواقعي أي ما نسبته 35.48% وتمثلت في كل من جزر الرأس الأخضر، جزر القمر، الجزائر، بورندي غينيا، موريتانيا، راندا، سيراليون، موزمبيق، غانا وزامبيا، في حين أن خمس (05) دول حققت توافق نسبي بين النظامين وهي: جيبوتي، ناميبيا، إسواتيني، المغرب وبوتسوانا أي بنسبة 16.13%، أما الدول الباقية من عينة الدراسة فكانت نتائجها متفاوتة إلى عدم التوافق الكلي بين النظامين وبنسبة 48.39%.

## 6. الخاتمة والنتائج:

أصبح التصنيف الواقعي لأنظمة الصرف التصنيف الفعلي الذي تركز عليه الدول من الناحية العملية، استناداً إلى الأداء الاقتصادي والمالي من جهة وطبيعة استهداف المجمعات النقدية من جهة أخرى فضلاً عن المتغيرات الخارجي كالتحرير المالي والتجاري، ويستند هذا التصنيف على معايير تستخدم كآليات لتحديد نظام الصرف الفعلي في البلد، وتمثل أساساً في سلوك سعر الصرف (السنوي وخلال الثلاثيات) وسلوك الاحتياطات الدولية.

إن ظروف البلد وأدائه الاقتصادي غير المستقر قد يؤدي إلى الإعلان عن نظام صرف غير منسجم مع متطلبات اقتصاد البلد، الأمر الذي يؤدي العديد من الاختلالات وتحمل التكاليف، فالبلد الذي يتطلب اقتصاده نظاماً مرناً لسعر الصرف ويعلن عن نظام صرف ثابت ويطبقه سيؤدي به إلى تحمل تكاليف الدفاع عن قيمة العملة وتآكل الاحتياطات، في حين أن البلد الذي يتطلب اقتصاده نظاماً ثابتاً لسعر الصرف ويطبق نظاماً معوماً سيؤدي ذلك إلى العديد من الاختلالات وإلى الفوضى النقدية ثم الأزمات، وهناك من التجارب ما يكفي لإثبات ذلك على غرار التجربة المكسيكية.

اتبعت غالبية الدول الإفريقية إحدى ترتيبات نظام الصرف الثابت عقب انهيار نظام بريتون وودز بحكم ارتباطاتها بالدول الكبرى، وما لبثت أن أخذت تنتقل تدريجياً إلى أنظمة التعويم مروراً بالأنظمة الوسيطة مع تحديد ركيزة اسمية كمرساة للانتقال، إذ استندت دول منها على العملات الارتكازية وفي مقدمتها الدولار، واستخدمت أخرى سلة من العملات تجنباً لخطر انهيار العملة الواحدة، في ركزت دول أخرى على استهداف المجمعات النقدية على غرار استهداف التضخم بدرجة كبيرة.

هذا الانتقال أحدث فروقاً واضحة وجوهرية بين النظام الرسمي المعلن من طرف السلطات النقدية للبلد والتطبيق الفعلي الواقعي لهذا النظام، ومن خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى ما نسبته 35.48% من عينة الدراسة وافقت بين النظام الرسمي والنظام الواقعي في حين أن ما نسبته 16.13% منها حققت توافق نسبي بين النظامين، أما النسبة الباقية فالتوافق فيها بعيد بين النظامين، وهذه الفئة هي المطالبة بإعادة النظر في طبيعة نظام الصرف الرسمي المعلن.

بناءً على النتائج السابقة المنبثقة عن الدراسة التطبيقية لمدى التوافق بين نظام الصرف الرسمي المعلن ونظام الصرف الواقعي واستناداً إلى نتائج الدراسة التطبيقية نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة الانتقال التدريجي من ترتيبات نظام الصرف الثابت إلى ترتيبات نظام الصرف المعوم أخذاً بعين الاعتبار السرعة والتسلسل في الانتقال.

- ضرورة التوفيق بين نظام الصرف المعلن والتطبيقات الواقعية والفعالية له، بأخذ بعين الاعتبار سلوك سعر الصرف الرسمي من جهة وسلوك الاحتياطات الدولية من جهة أخرى.

- ضرورة تحديد ركيزة اسمية للانتقال إلى ترتيبات نظام الصرف المعوم تجنباً للاختلالات الداخلية والخارجية خاصة في ظل التحرير المالي.

- ضرورة ضبط السياسات المستهدفة المطبقة بما يتلاءم مع نظام الصرف المتبع سواء ما تعلق باستهداف التضخم أو استهداف المجمعات النقدية الأخرى.

- ضرورة تطبيق سياسات سعر الصرف باتزان بما تتطلبه الظروف الاقتصادية والمالية بما يضمن استقرار نسبي لقيمة العملة.

### 7. قائمة المراجع:

- Alesina, A., & Wagner, A. (2003). Choosing (And Reneging On) Exchange Rate Regimes. National Bureau Of Economic Research (NBER), Cambridge, 8.
- Bordo, M., Christl, J., & Christian, J. (2004). Exchange Rate Regimes Past, Present and Future. Oesterreichische National bank, 3-4.
- Coudert, V., & Dubert, M. (2004). Does Exchange Rate Regime Explain Differences in Economic Results for Asian Countries ? CEPII Working Paper, 15.
- Eichengreen, B., & Razo-Garcia, R. (2011). How Reliable Are De Facto Exchange Rate Regime Classifications? National Bureau Of Economic Research (NBER), Cambridge, 6.
- Levy-Yeyati, E., & Sturzenegger, F. (2005). A de facto Classification of Exchange Rate Regimes A Methodological Note. Business School, Universidad Torcuato Di Tella, Buenos Aires, 5.
- Mohamed Daly, S. (2007). Le choix du régime de change pour les économies émergentes. Munich : Munich Personal RePEc Archive,MPRA.
- Reinhart, C., & Rogoff, K. (2002). The Modern History Of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation. Working Paper 8963, National Bureau Of Economic Research (NBER), Cambridge, 8.
- Chiu, E., & Willett, T. (2005). Testing the Unstable Middle and Two Corners Hypotheses. the International Studies Association Honolulu, 49.
- International Monetary Fund, .. (2020). Annual report on exchange arrangements and exchange restrictions. Annual report on exchange arrangements and exchange restrictions.
- Lahrèche-Revil, A. (1999). Les régimes de change, L'économie mondiale. Paris: Éditions La Découverte.
- Yougbare, L. (2009). Effets macroéconomiques des régimes de change : Essais sur la volatilité, la croissance économique et les déséquilibres du taux de change réel. Université d'Auvergne: Clermont-Ferrand .
- هانكي, س. (2007). سياسات أسعار الصرف العالمية. إصدارات مصباح الحرية.2
- روبا, د., فرنانديز, و., كاراكاداج, س. (2006). التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وبأي سرعة؟ قضايا اقتصادية رقم 38، صندوق النقد الدولي. 2-4,
- محي الدين, م., كجوك, أ. (2002). نظم وسياسات سعر الصرف. سياسة سعر الصرف في مصر. (p. 212), معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي.